وزير الكهرباء ووزير الأشغال أكد أن الحكومة مستعدة للتصدي لاستجوابات النواب

الإبراهيم لموظفي «الكهرباء» و«الأشغال» العاملين خلال الأمطار: كفيتم ووفيتم وما عليكم بالقائلين «غرقنا بشبر ماي»

عبدالعزيز الإبراهيم مكرما أحد العاملين

جانب من التكريم

دارين العلي

أكد وزير الكهرباء والماء ووزير الاشغال العامة م.عبدالعزيز الابراهيم ان استجواب اي وزير هو حق دستوري للنواب، وإنما يجب ان يخدم الاستجواب المصلحة العامة وألا يكون لأهداف شخصية من قبل النائب، مبينا ان الحكومة مستعدة للتصدي للاستجوابات المقدمة من قبل بعض النواب.

كلام الابراهيم جاء خلال حفل تكريم 218 موظفا وموظفة من وزارتي الأشغال والكهرباء مساء أمس الأول في وزارة الكهرباء تقديرا لجهودهم وإنجازاتهم اثناء الظروف المناخية التي شهدتها البلاد مؤخرا، مبينا حرص الوزارة على تكريم من عملوا بجهد خلال فترة الامطار، قائلا: «نحن وزراء نمر مرور الكرام على الوزارات، وعندما نتحدث عن شبكة وصيانة فهذا ليس وليد اليوم وإنما هو وليد سنوات»، رافضا التشكيك في قدرات العاملين في وزارة الاشغال من ابناء الكويت، فالامور واضحة وجلية للجميع مخاطبا اياهم «كفيتم ووفيتم وما عليكم بالقائلين غرقنا بشبر ماي».

وتساءل الابراهيم عن الطرقات التي اغلقت عندما هطلت الامطار الاثنين الماضي معتبرا ان من يتحدثون عن طرقات مقفلة استشهدوا بطرقات تحت الانشاء كطريق جمال عبد الناصر وادعوا انها كل الكويت قائلا: «حدث العاقل بما يعقل، فمن المؤكد ان هذا الطريق سيغرق بالأمطار كونه لا يوجد مصرف للمياه».

وقال الابراهيم ان الطرقات مصممة منذ عشرات السنين، على أساس ان معدل الامطار لا يتجاوز 22 ملم، وهذا العام هطلت الامطار بمعدل 40 ملم خلال ساعة واحدة، وهذا بطبيعة الحال يحتاج الى وقت زمني ليتم تصريفه عبر شبكة الامطار، ومع ذلك لم تتبق أي مياه على الطرقات اكثر من ربع ساعة بعد توقف الامطار.

وردا على ما اثير حول عدم وجود خطة صيانة لدى وزارة الاشغال، وان الكويت غرقت في شبر مياه قال: «الجميع تحدث عن انه سيأتينا مطر غير مسبوق، وفي انجلترا والولايات المتحدة الأميركية أصابتها فيضانات وأعاصير ولم يتوقعوهما رغم انهم اكثر تقدما وتطورا منا» لافتا الى ان شبكات الصرف الصحي لا تصمم على أساس أمطار تأتي مرة كل 30 سنة فبالتالي يجب عدم تضخيم الأمور اكبر من الواقع، وزرع الثقة في أبنائنا، وعدم هضمهم حقوقهم من اجل تكسبات سياسية، فهذا بلد يجب ان نحرص على تنميته، لافتا الى ان وزارة الاشغال تقوم بعملها على أكمل وجه، اذ تقوم بتنفيذ خطتها لصيانة جميع الطرقات ابتداء من شهر اغسطس في كل عام.

وحول تقييمه للعمل خلال جولاته الميدانية على المناطق، قال الابراهيم: «نحن لسنا ملائكة، لنقسم المشكلة الى قسمين على الدائري السادس والسابع وحتى على طريق الأحمدي وصولا الى ام الهيمان كانت جميع الطرق سالكة، وما حصل فجر الثلاثاء كان طوفانا حيث غطي طريقا الملك فهد والملك عبدالعزيز بالمياه وأصبحا كبحيرة، وسيل قادم من الغرب الى الشرق وتجاوزت كمية الامطار وقتها الـ 60 ملم، ومع ذلك لم تتأثر سوى المنازل في منطقة أم الهيمان المواجهة لطريق الملك فهد بسبب الرمال التي انجرفت اليها واختلطت مع المياه، ودخلت الى المنازل، مبينا ان المشكلة الوحيدة كانت في الطريق من ام الهيمان الى الجليعة بالاتجاهين، حيث غطت مياه الأمطار الشوارع، الا ان وزارة الاشغال قامت بالتعاون مع الجيش بفتح فتحات على الطرقات لتصريف المياه».

وحول الاجتماع الذي عقده صباح أول من امس مع قيادات وزارة الكهرباء، أوضح الابراهيم ان الاجتماع مع الوكيل والوكلاء المساعدين في الكهرباء تم خلاله مراجعة تقرير ديوان المحاسبة وما تضمنه من ملاحظات على الوزارة، حيث ستتم اليوم مناقشة هذا التقرير في مجلس الأمة، لافتا الى ان هذا الاجتماع سبقه اجتماع مماثل مع الوكلاء في الأشغال الخميس الماضي، معتبرا ان تسجيل 22 ملاحظة خلال العام الماضي على وزارة الكهرباء والماء التي وقعت اكثر من 2500 عقد ما بين أوامر مباشرة وطلبات شراء وعقود انشائية، لا تشكل نسبة كبيرة فهي لا تصل الى 1٪ من حجم العمل، مؤكدا حرص الوزارة على معالجة هذه الملاحظات للوصول الى نسبة 0٪، داعيا وسائل الاعلام الى وضع الامور في نصابها وعدم تضخيم الحقائق وعدم التشكيك في ادائها.

ونوه الابراهيم الى أن تحصيلات الوزارة من المستهلكين للكهرباء والماء وصلت الى 290,2 مليون دينار حتى أول من امس، متوقعا ان تتخطى التحصيلات 300 مليون دينار قبل نهاية العام الحالي وهو المبلغ الموازي لمديونية الوزارة التي بقيت لسنوات طويلة.

خلال رعايته افتتاح ورشة عمل حول معالجة المياه الملوثة نوويا بالتعاون مع "التقدم العلمي"

المطيري: الرفاهية ورغد العيش أديا إلى ارتفاع معدلات استهلاك الفرد من المياه لأكثر من 500 ليتر في اليوم

دارين العلي

نظم معهد الكويت للأبحاث العلمية امس ورشة عمل حول «معالجة مياه البحر الملوثة بالمواد النووية» بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بحضور عدد من أعضاء السلك الديبلوماسي والخبراء والمهتمين بهذا الشأن.

وتحدث مدير عام المعهد في افتتاح الورشة لافتا إلى أهمية المياه وكونها مصدر الحياة والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، والتطور الاجتماعي، والصناعي مشيرا الى ان الكويت شأنها شأن دول الخليج اعتمدت على البحر لتأمين العيش الرغيد والرفاه للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

وقال انه نظرا للتطورات التي تشهدها منطقة الخليج في الوقت الحاضر، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا للاعتماد على المنافذ البحرية، برزت مجموعة من القضايا التي تؤرق متخذي القرار في هذه البلدان. فالأنشطة البحرية المتزايدة، والتطورات البلدية، والساحلية، والصناعية التي تشهدها المنطقة لاسيما في مجالات تقنيات التحلية، وإنتاج الطاقة الكهربائية، وإنتاج ومعالجة المشتقات النفطية، وأنشطة الصيد البحري والأنشطة المرتبطة بها، علاوة على الأنشطة الترويحية وما ترتب عليها من احتمالات ازدياد التأثيرات السلبية المحتملة على البيئة البحرية أدى إلى بروز مجموعة من التحديات الإضافية المقلقة والتي تحظى باهتمام متخذي القرار حول الأنشطة والاستخدامات المستدامة للبيئة البحرية، لاسيما ما يرتبط منها بتلك التي تكون الملوثات البحرية إحدى إفرازاتها.

وأشار إلى أهمية التقنيات النووية في تحلية مياه البحر، وإلى توجه دول الخليج العربي خلال السنوات القليلة الماضية للاستفادة من هذه التقنيات، لافتا الى الآثار المحتملة للتسربات النووية من هذه المفاعلات والتي أصبحت على رأس سلم الأولويات للجهات المعنية في دول الخليج العربي، وأحد أسباب القلق المتنامي لدى الرأي العام في هذه الدول خوفا من الحوادث النووية الخطيرة التي شهدها العالم خلال العقود الماضية في هذه المفاعلات والتي تركز نصفها تقريبا في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك على الرغم من الإجراءات الاحترازية والعلاجية التي تعمد إليها الجهات المعنية بإدارة وتشغيل هذه المفاعلات للتقليل من مخاطر حصول هذا النوع من الحوادث وما يترتب عليها من تسرب الملوثات النووية في مياه البحر. وأشار المطيري إلى شح موارد المياه الطبيعية في الكويت الأمر الذي دفعها إلى الاعتماد على تقنيات التحلية لتوفير ما يتجاوز 95٪ من احتياجاتها من المياه العذبة، لافتا الى أن نمط الحياة المتسارع في الكويت والذي يتميز بقدر كبير من الرفاهية ورغد العيش قد أدى إلى ارتفاع معدلات استهلاك الفرد من المياه بما يتجاوز 500 ليتر في اليوم وهو ضعف ما يستهلكه الفرد في الدول الصناعية المتقدمة مشيرا إلى أنه لمواكبة هذه الزيادة المطردة في الطلب على المياه، عمدت الدولة خلال العقود الستة الماضية إلى إنشاء وتشغيل ثماني محطات ثنائية الاستخدام لتحلية مياه البحر وتوليد الطاقة الكهربائية على امتداد 120 كيلومترا من الشواطئ الكويتية، بدوره أشار المدير التنفيذي لمركز أبحاث المياه بمعهد الكويت للأبحاث العلمية د.محمد الراشد إلى التحديات التي تواجه الكويت من حيث شح موارد المياه الطبيعية فيها، الأمر الذي دفعها إلى الاعتماد بشكل شبه تام على تقنيات تحلية مياه البحر لتوفير المياه العذبة لكل قطاعات الاستهلاك. ولفت الراشد إلى ان المعهد استحدث برنامجين مهمين يعدان من الركائز الأساسية للمركز في مجال توفير المياه العذبة وهما «برنامج التقنيات المبتكرة لتحلية المياه» و«برنامج التقنيات الحرارية لتحلية المياه»، موضحا ان هذين البرنامجين يركزان بالدرجة الأولى على تقنيات التحلية المبتكرة والواعدة، إضافة إلى الطرق والوسائل غير التقليدية لضمان خلو مياه التغذية الداخلة إلى محطات التحلية من الشوائب والملوثات سواء تلك التي يتم تفريغها من قبل الناقلات التي تجوب مياه الخليج العربي، أو الملوثات النووية التي قد تنتجها المفاعلات النووية الموجودة في المنطقة لاسيما مفاعل بوشهر النووي والذي يقع في منطقة غير مستقرة جيولوجيا، الأمر الذي يزيد من فرص وقوع حوادث نووية قد تلوث مياه الخليج العربي بما يهدد أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي على كل الأصعدة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، بل ويهدد كيان دول وشعوب المنطقة.

د.ناجي المطيري والسفير الكندي ود.نادر العوضي مع الحضور في ورشة العمل (أسامة أبوعطية)

الآثار المحتملة للتسربات النووية من المفاعلات المحيطة أصبحت على رأس سلم الأولويات للجهات المعنية في دول الخليج العربي

السفير الكندي: علاقتنا وثيقة مع الكويت في البحث العلمي

أكد السفير الكندي في الكويت دوغلاس جورج ان الهدف من حضور ورشة العمل الخاصة بـ «معالجة مياه البحر الملوثة بالمواد النووية» هو دعم موضوع الورشة، مؤكدا ان اهتمام كندا بهذا البحث العلمي يأتي من كونها من الدول المتخصصة بهذا الشان، مشيرا الى دور كندا الكبير في مجال معالجة المياه الملوثة بالاشعاعات النووية، مشيرا الى العلاقات الوثيقة بين الكويت وكندا بمجال تطوير البحث العلمي.

شهاب الدين: يجب استكمال المفاوضات مع إيران للتوصل إلى حل نهائي

وشارك مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي د.عدنان شهاب الدين في اعمال الورشة، لافتا في تصريح للصحافيين الى ان نجاح الدول الست التي تفاوضت مع إيران بإقناعها بالتراجع خطوة الى الوراء في بناء قدراتها النووية التي يمكن ان تشكل خطرا بشأن الاسلحة النووية، شيء جيد لكن يجب ان يتبع هذا الاتفاق المبدئي خطوتان أساسيتان: الاولى هي متابعة مدى تنفيذ إيران لالتزاماتها، والخطوة الثانية هي استكمال لمفاوضات للتوصل الى حل نهائي بحيث يستطيع الجميع ان يتأكد أنه لا يكون لدى إيران قدرات على تصنيع أسلحة نووية. وأضاف: هناك الكثير من الامور تقلق دول الخليج وهي بحاجة الى طمأنتها اكثر خاصة من جهة الاهداف السلمية لإنشاء محطات الطاقة النووية الموجودة على شواطئ الخليج العربي، مضيفا وفق تقديره ان دول الخليج ترحب بهذه الخطوة المبدئية بين إيران ودول الغرب، لكن ترغب في رؤية تنفيذ واقعي لهذا الاتفاق. وأشار الى ان عقد مؤتمر علمي يناقش القضايا الفنية المرتبطة بالتعامل مع احتمال تلوث مياه البحر بالمواد المشعة، هو موضوع حيوي يشغل بال الجميع، مبينا ضرورة التعرف على أبعاد هذه المشكلة وكيف تم التعامل مع مثيلاتها في اليابان والولايات المتحدة، كذلك الاستعراض كيف تم تعامل اليابان مع كارثة تلوث المياه جراء فوكوشيما. وأشار إلى أن أي حدث نووي مهما صغر حجمه فهو يشغل اهتمامنا في دول الخليج، خاصة في ظل مفاعلات نووية جديدة تبنى في المنطقة وأخرى قائمة، كبناء 4 محطات نووية جديدة في الامارات وأخرى في السعودية او وجود مفاعل بوشهر الإيراني، وبالتالي هناك اهتمام بمدى الملوثات التي يمكن ان تنتج عن تلك المفاعلات التي تطل على مياه الخليج الذي يشرب منه سكان المنطقة عبر تحلية المياه، إضافة الى معرفة طرق الرصد وكيفية المعالجة علميا.

13 دولة تشارك في مؤتمر الاتصالات الراديوية في جنيف

القطان: توحيد الرؤى وتنسيق المواقف العربية في جميع المحافل المعنية بالطيف الترددي

حميد القطان مع المشاركين في المؤتمر (أسامة أبوعطية)

فرج ناصر

أكد وكيل وزارة المواصلات م.حميد القطان على ضرورة توحيد الرؤى وتنسيق المواقف العربية في جميع المحافل الإقليمية والدولية المعنية بالطيف الترددي، وذلك من خلال تكوين موقف عربي موحد ووزن يعتد به، مما يضمن الحفاظ على مصالح دولنا العربية وحقوقها في استخدام الطيف الترددي.

وأضاف القطان في الكلمة التي ألقاها بمناسبة انعقاد الاجتماع الـ 17 للفريق العربي الدائم للطيف الترددي ان هذا الاجتماع يعد على قدر كبير من الأهمية كونه نواة للتحضير وإعداد أوراق العمل للمشاركة في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية المزمع انعقاده عام 2015 في جنيف، موضحا أهمية تنسيق المواقف بين الدول العربية وتوحيد مرئياتها حول بنود أجندة المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، وذلك للدفاع عن مصالحها المشتركة من خلال فرق العمل واللجان الدراسية العاملة التي سنرفع تقاريرها إلى المؤتمر القادم للمطالبة بها والدفاع عنها، مشيرا الى ان المؤتمر سيتناول مناقشة العديد من البنود المهمة في مقدمتها البند الخاص بمنح توزيعات إضافية من الطيف الترددي للخدمة المتنقلة عريضة النطاق والتي من شأنها تسهيل تطوير تطبيقات الاتصالات الراديوية بما يسهم في سرعة نقل وتبادل البيانات عبر شبكات الهواتف النقالة، إضافة إلى البند الخاص بتوزيع النطاق الترددي 700 ميغاهرتز للخدمة المتنقلة، وتوزيعات الطيف الترددي للخدمات الساتلية والبحرية والطيران وخدمات الأمن والسلامة وغيرها.

وأضاف القطان ان الاجتماع سيركز ايضا على توحيد الموقف العربي من أجل الاتفاق على أجندة مشتركة ليتم طرحها في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، وذلك بالتنسيق مع المجموعات الإقليمية الأخرى المشاركة في هذا الاجتماع من بينها المجموعة الأوروبية والمجموعة الروسية.

وأشار القطان إلى ان حوالي 120 عضوا يمثلون 13 دولة يشاركون في هذا الاجتماع بالإضافة إلى الإمانة العامة لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في جامعة الدول العربية، والمكتب الفني للاتصالات التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبعض المجموعات الإقليمية المختصة بالاتصالات كالمجموعة الروسية والمجموعة الأوربية بالإضافة إلى عدة شركات عالمية تشارك بعروض تقدمها في الاجتماع، متمنيا ان تكلل أعمال الاجتماع بالنجاح وان تتوحد المواقف للاتفاق على آلية مشتركة تعكس مدى التطور الذي وصلنا إليه في مجال تكنولوجيا الاتصالات.

من جانبه، قال رئيس الفريق العربي الدائم للطيف الترددي م.طارق العوضي ان الخدمات الراديوية واللاسلكية تطورت بشكل كبير خلال العقد الأخير وشهدنا دخول تقنيات وتكنولوجيا جديدة على مستوى العالم مما يترتب علينا مواكبة هذا التطور السريع، والعمل على إدخال هذه التقنيات الحديثة الى دولنا تلبية لرغبة مجتمعنا وتوفير أفضل الوسائل الحديثة للمواطن العربي.

وأضاف ان قطاع الاتصالات يعتبر من أهم القطاعات في أي دولة وان جميع القطاعات (الاقتصادية والسياسية والصناعية والبنكية والأمنية والعسكرية وغيرها) تعتمد بشكل كبير على قطاع الاتصالات للتواصل بينها وأيضا بينها وبين العالم والطيف الترددي، هذا المورد الطبيعي يعتبر العمود الأساسي في قطاع الاتصالات إذ ان معظم الخدمات الحديثة تعتمد على توفير ترددات مناسبة لها حتى ان الدول التي يمتد فيها تحرير قطاع الاتصالات بشكل كامل لا توجد بها تراخيص للخدمات، وانما يتحتم عليها توفير الترددات ان أمكن، وعليه فإننا كمسؤولين عن إدارة الطيف الترددي العمل بشكل كبير لتنظيم استخدام هذا المورد بشكل فعال والتخطيط لها لنتمكن من جلب التقنيات الحديثة إلى مجتمعنا.

بدورها، قالت ممثل الجامعة العربية د.ريهام الميت انه انعقاد اجتماعنا هذا يأتي في فترة عصيبة تمر بها الأمة العربية بما تشهده من اضطرابات في العديد من دولها، ولكن كما تعودنا فإن فريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي يعطي دائما مثالا يحتذى به في إمكانية توحيد الصف العربي والخروج بموقف عربي موحد أمام المجتمع الدولي خلال أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، حيث يعد التحضير لهذا المؤتمر من اهم البنود الموجودة على جدول أعمال اجتماعات الفريق بشكل دائم.

جهود مشكورة

بذلت ادارة العلاقات العامة دورا كبيرا خلال المؤتمر، من حيث تسهيل كل ما تحتاج اليه وسائل الاعلام برئاسة مديرها احمد الحسيني ومراقب الوسائل الاعلامية خالد المطيري ومحمد عطاالله وفريق العمل ايليا وعنيفة الشمري والمصور شادي.